خلال مشاركته في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي.. تحت شعار «تطوير عقاري لإسكان مستدام»

حمد المرزوق: البنوك لديها أكثر من 5 مليارات دينار سيولة.. لمواجهة التوسع بالائتمان وتطلعات تمويل المشاريع العقارية

- 25 مليار دينار الحاجة التمويلية لمشاريع الإسكان والبنية التحتية في الكويت خلال السنوات المقبلة.. بينما المخصص بالميزانية 500 مليون دينار
- البنوك ستقوم بدور أساسي لتمويل المشاريع الإسكانية عبر شركات التطوير العقاري
- أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص بالتطوير السكني.. وإعادة النظر في الرعاية السكنية
- «قانون التمويل العقاري» سيمكن البنوك التجارية من تقديم التمويل لسكن المواطنين
- إشراك القطاع الخاص في المشاريع الإسكانية يسرع إنجازها ويقلص العبء المالي للدولة

حمد المرزوق

من اليمين: وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام وحمد المرزوق والشيخ أحمد الدعيج

شارك رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق، في فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي الثالث، الذي أقيم تحت شعار «تطوير عقاري لإسكان مستدام»، والذي يشكل منصة لتبادل الخبرات والرؤى حول أفضل الممارسات والسياسات التي تعزز تنمية الإسكان المستدام.

وجرت فعاليات المؤتمر بحضور ومشاركة وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري، ووزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، إلى جانب نخبة من المتخصصين من الكويت والجهات المعنية بشؤون الإسكان من دول مجلس التعاون الخليجي.

سيولة كافية

وخلال الحلقة النقاشية الثانية بعنوان «تطلعات التمويل العقاري في الكويت»، أوضح المرزوق أن قانون المطور العقاري مهم لتنشيط التطوير والحركة العمرانية الإسكانية، مؤكدا أهمية وجود مبادرات للقطاع الخاص في التطوير السكني.

وشدد على ضرورة وجود منظومة متكاملة تستهدف إعادة النظر في الرعاية السكنية، مبينا أن التمويل العقاري يفترض أن يوجه لمجموعة محدودة غير قادرة على شراء السكن، مضيفا أن ارتفاع أسعار الأراضي قد حول كل المواطنين حتى أصحاب الرواتب العالية إلى مواطنين غير قادرين على شراء السكن.

وفيما يتعلق بقدرة القطاع المصرفي على التمويل الإسكاني المرتقب، ذكر المرزوق ان القطاع المصرفي لديه سيولة كافية لمواجهة تطلعات تمويل المشاريع العقارية، مبينا أن البنوك يوجد لديها اكثر من 5 مليارات دينار سيولة، وأن القواعد المالية لدى البنوك راسخة وتستطيع أن تمول التوسع في الائتمان.

وأشار إلى أن هناك صناديق سيادية لديها الرغبة في أن تستثمر في الكويت، لافتا إلى وجود منظومة قانونية رصينة في الكويت تحفظ أموال ومصالح المستثمرين الأجانب.

المطور العقاري

وأوضح أن مشروع المطور العقاري يستهدف إشراك القطاع الخاص ممثلا بشركات التطوير العقاري المتخصصة في إنشاء المشاريع الكبرى، ما سيخلق شراكة بين المطور العقاري والبنوك لتحقيق الأهداف العامة من المشروع. وستقدم الدولة الأراضي المخصصة لهذه المشاريع على ان تقوم شركات التطوير العقاري بتطويرها من خلال التمويل من البنوك على فترات تتناسب مع حجم تطوير تلك المشاريع.

أهداف المشروع

وذكر المرزوق أن أهداف مشروع المطور العقاري تكمن في طرح بدائل إسكانية متنوعة تناسب احتياجات الأسر، وتنفيذ مشاريع عالية الجودة للحصول على بيئة حضرية ذات كفاءة، والحد من عامل الوقت والتكلفة، واستدامة الموازنة المالية للدولة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتخفيف العبء المالي عن الدولة.

ولفت المرزوق إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المتراكمة بلغ نحو 101,604 ألف طلب حتى أبريل 2025، مبينا ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعمل على تنفيذ 210 آلاف وحدة سكنية، تشمل:

ـ جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد: توفران معا نحو 44 ألف وحدة عند اكتمالها في عام 2028.

ـ الخيران السكنية، نواف الأحمد، والصابرية: تستعد المؤسسة لتوفير أكثر من 170 ألف قسيمة ضمن هذه المدن الجديدة.

وأوضح أن شح السيولة أدى إلى تأجيل مشاريع إسكانية كبرى مثل نواف الأحمد والخيران السكنية وتوسعة جنوب سعد العبدالله والصابرية، حيث لم يتم إدراجها ضمن خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنوات الـ 10 المقبلة بسبب غياب الميزانيات اللازمة لتنفيذها.

تمويل المشاريع الإسكانية

وعن دور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل العقاري، لفت المرزوق إلى ان الحاجة التمويلية لمشاريع الإسكان والبنية التحتية في الكويت تقدر بـ 25 مليار دينار تقريبا خلال السنوات المقبلة، تشمل البنية التحتية والتمويل والدعم الإنشائي، حيث إن الميزانية المخصصة لمشاريع الإسكان ضمن الميزانية العامة للدولة تبلغ 500 مليون دينار.

وأضاف: «تتطلب مشاريع مثل جنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبدالله وحدها نحو 6,7 مليارات دينار خلال 5 إلى 10 سنوات، وتقدر حاجة بنك الائتمان الكويتي إلى 15 مليار دينار تقريبا لتغطية التمويلات الإسكانية حتى عام 2035، ما يشير إلى فجوة تمويلية».

وأكد ان البنوك ستقوم بدور أساسي في تمويل المشاريع الإسكانية من خلال تمويل شركات التطوير العقاري، ما سينعكس بنتائج إيجابية على القطاع المصرفي، نظرا لأن المحفظة العقارية في البنوك الكويتية تشكل تقريبا 20٪ من إجمالي محفظة التمويل.

وعن أثر التمويل العقاري على الاقتصاد الكويتي من حيث العوائد المحققة، قال المرزوق إنه من المتوقع أن يسهم قانون التمويل العقاري في تمكين البنوك التجارية من تمويل مساكن المواطنين، ما يوفر مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية.

ولفت إلى ان الحكومة تعمل على إصدار قانون التمويل العقاري وقانون الرهن العقاري، لتعزيز استدامة التمويل وتنظيم سوق العقار.

وبين أن ثمة العديد من العوائد مثل العوائد الاجتماعية كالاستقرار الأسري، وتحسين جودة الحياة، والعوائد الاقتصادية كتحفيز الاقتصاد المحلي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحريك سوق العقار والمقاولات، وتقليل الكلفة العامة على الدولة، وجذب الاستثمارات الخاصة، فيما تكمن العوائد التنموية في تنمية مناطق جديدة، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 203، وتعزيز الأمن الاقتصادي.

488,4 مليار دولار الإيرادات المدرجة ضمن الموازنات.. و56,9 ملياراً العجز المتوقع

545,3 مليار دولار إنفاق دول الخليج بميزانياتها لعام 2024

كشفت دول مجلس التعاون الخليجي عن موازناتها للعام 2025، والتي عكست توجها نحو خفض النفقات واستمرار الضغوط على جانب الإيرادات. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنفاق المدرج في موازنات الدول الخليجية للسنة المالية الحالية سيبلغ 545,3 مليار دولار، أي دون مستويات العام الماضي البالغة 554,9 مليار دولار.

وفي المقابل، يتوقع أن تبلغ الإيرادات المدرجة ضمن الموازنات 488,4 مليار دولار، مسجلة انخفاضا بنسبة 3,1٪ مقابل 504,1 مليارات دولار في العام 2024. ويعزى هذا التراجع إلى خفض الدول الخليجية الأعضاء بالأوبيك لحصص الإنتاج.

ووفقا للبيانات الواردة ضمن الميزانيات الصادرة عن معظم الحكومات الخليجية، فقد تم احتساب الإيرادات على أساس تجاوز سعر برميل النفط أكثر من 60 دولارا للبرميل، وذلك على الرغم من عدم كشف كل من السعودية والإمارات والبحرين عن السعر المعتمد في موازناتها.

ووفقا للأرقام المعلنة، التي استعرضها تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، يتوقع أن يصل العجز المالي الإجمالي للدول الخليجية إلى 56,9 مليار دولار في العام 2025، مقارنة بعجز قدره 50,8 مليار دولار تم تسجيله في العام السابق.

وأعلنت حكومات المنطقة عن عزمها اعتماد ميزانيات توسعية، مع إعطاء أولوية خاصة لقطاعات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. كما كشفت عن خطط لاستثمارات ضخمة في مشاريع التشييد والبنية التحتية على نطاق واسع، وفي الوقت ذاته، ركزت التوجهات بصفة رئيسية على إعادة هيكلة القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد خلال الفترة المقبلة.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، من المتوقع أن تمثل السعودية ما نسبته 65,5٪ من إجمالي الإيرادات المدرجة في الموازنات الخليجية لهذا العام، تتبعها الكويت، ثم قطر بنسبة 12,2٪ و10,9٪، على التوالي. وعلى صعيد النفقات، من المتوقع أن تمثل السعودية 63,6٪ من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنات الخليجية هذا العام.

من جهة أخرى، بلغ مؤشر سوق المشاريع الخليجية للعقود المتوقع طرحها 1,54 تريليون دولار، كما في أبريل 2025، وفقا لمجلة ميد، واستحوذت المملكة على النصيب الأكبر من المشاريع الخليجية القادمة (نسبة 52,1٪ أو ما يعادل 801,2 مليار دولار) تليها الإمارات بمشاريع تبلغ قيمتها 312,3 مليار دولار، ثم عمان بمشاريع قادمة تقدر بنحو 169,9 مليار دولار.

وزيرة الخزانة قالت إن بلادها لا تفكر حالياً بإجراء مفاوضات تجارية مع الصين

بريطانيا: نقترب من توقيع اتفاق تجاري مع الخليج

وكالات: قالت وزيرة الخزانة البريطانية راشيل ريفيز إن حكومتها تقترب من توقيع اتفاق تجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت ريفيز أن هذا الاتفاق سيكون ثاني اتفاق تجاري رئيسي تبرمه الحكومة الحالية، التي تواصل جهودها لتعزيز علاقات بريطانيا التجارية مع دول العالم بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت أن النمو الاقتصادي في بريطانيا سيتعزز من خلال الاتفاقيات التجارية الأخيرة مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والهند.

وقالت ريفيز: «بريطانيا في وضع أفضل من أي دولة أخرى في العالم من حيث شروط الاتفاقيات مع هذه الدول.. لدينا أول اتفاق وأفضلها حتى الآن مع الولايات المتحدة، كما توصلنا مع الاتحاد الأوروبي إلى أفضل اتفاق تبرمه أي دولة من خارج الاتحاد، وأبرمنا أفضل اتفاق تجاري مع الهند».

وأشارت وزيرة الخزانة إلى أن بريطانيا لا تفكر حاليا في إجراء مفاوضات تجارية مع الصين.

وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي، في أبريل الماضي، إن حكومة حزب العمال تواصل المناقشات مع دول الخليج بشأن الاتفاق التجاري، والتي كانت قد بدأت في عهد الحكومة المحافظة السابقة.

The Kuwait Company For
Process Plant Construction & Contracting k.p.s.c.
KCPC
الشركة الكويتية
لبناء المعامل والمقاولات ش.م.ك.ع

توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة

يسر
مجلس إدارة الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات ش.م.ك.ع

أن يعلن عن بدء توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 الموافق عليها من الجمعية العامة العادية والغير عادية التي عقدت يوم الأحد الموافق 2025/5/4 على النحو التالي:

أرباح نقدية بنسبة 15%
أي بواقع 15 فلس كويتي للسهم الواحد

وأسهم منحة بنسبة 5%
أي بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم

وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له تاريخ 2025/6/1 على أن يكون تفاصيل الجدول الزمني لإستحقاقات هذه الأسهم على الشكل الآتي:

تاريخ حيازة السهم	2025/5/27
تاريخ تداول السهم دون الإستحقاق	2025/5/28
تاريخ الإستحقاق	2025/6/1
تاريخ التوزيع	2025/6/3

لذا يرجى من المساهمين الكرام ضرورة الإشتراك بخدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بالأرباح النقدية عن طريق البنك المفضل لديكم ليتسنى للشركة الكويتية للمقاصة بتحويل هذه المبالغ النقدية الناتجة عن توزيع الأرباح السنوية لعام 2024 إلى حساباتكم المصرفية مباشرة بدء من يوم الخميس الموافق 2025/6/3 ولأي إستفسار بهذا الشان يرجى مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة.

مجلس الإدارة